

رودري سي. ويليامز

تضع التوجهات العالمية الحالية ضغطاً اقتصادياً متزايداً على الأرض والموارد الطبيعية، مما يزيد من مخاطر أن تكون القوى المشتركة للتغير المناخي والاستثمار واسع النطاق في الزراعة سبباً في التغيرات الجديدة للنزوح الداخلي.

عند إقرار المعايير التوجيهية حول النزوح الداخلي في عام 1998، كانت بعض المعايير تدرجية نسبياً في توصياتها حيث عمدت إلى تقديم تغييرات للقانون الدولي التي تعكس أفضل الممارسات بدلاً من الممارسات العالمية المطلقة في ذلك الوقت بغرض التشجيع على تفعيل استجابات الدول تجاه النزوح. ومن بين هذه المبادئ، اتسم المبدأ (9) بالحدثة في وضع الالتزام بمنع النزوح من خلال حماية حقوق الأكثر استضعافاً من خسارة أراضيهم:

يقع على عاتق الدول التزام خاص بحماية نزوح الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة والجماعات الأخرى ذات الاعتماد الخاص على أراضيها والارتباط بها.

ومن الناحية العملية، تتضمن هذه الحماية اعتراف الدول بحقوق امتلاك الأراضي الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية وحمايتها. إلا أن دعم القانون الدولي في ذلك الوقت لتلك الإجراءات لم يكن قوياً حتى في حالة الشعوب الأصلية التي تتناسب بشكل واضح مع معيار "الاعتماد الخاص على أراضيها والارتباط بها". وكان المصدر الأساسي للدعم القانوني للمبدأ (9) هو اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (169) بخصوص الشعوب الأصلية والقبلية التي ألزمت الأطراف الموقعة على "احترام الأهمية الخاصة للثقافات والقيم الروحية للشعوب المعينة بعلاقتها مع الأراضي أو الأقاليم". (#_edn1 [1])

ومنذ تبني المعايير التوجيهية، تنامي الدعم في القانون الدولي لحقوق الأرض الخاصة بالشعوب الأصلية. وربما كانت الخطوة الأكثر أهمية في عام 2007 من خلال الإعلان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية الذي ينص على أن هذه الشعوب "لا يجب أن تُهجّر قسراً من أراضيها أو أقاليمها" دون "موافقتهم المسبقة والمستنيرة" إلى جانب تعويضهم العادل وتزويدهم بخيار العودة، متى أمكن ذلك. (#_edn2 [2])

وعلى المستوى الإقليمي، أصدرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان مجموعة من القرارات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين والتي تقضي الاعتراف بحقوق الأرض الخاصة بالشعوب الأصلية واحترامها. وفي أوائل عام 2010، تمت إحالة العديد من هذه الأحكام إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عندما أصدرت قراراً رانداً يتطلب أن تستعيد كينيا الأراضي المأخوذة من الشعب الإندوروي قبل حوالي أربعين عاماً. وتشير أحكام هذا القرار إلى أن "الالتزام الخاص" بحماية هذه الجماعات من النزوح المُشار إليه في المعيار التوجيهي رقم (9) قد يستلزم اعتراف الدولة بملكية الأراضي بصورة فعلية:

تلاحظ اللجنة الأفريقية أنه إذا أُريد للقانون الدولي أن يقتصر على منح حق الوصول فسيتبقى الشعوب الأصلية مستضعفة وعرضة لحالات جديدة من الانتهاكات/ انتزاع الملكية من قبل الدولة أو من قبل أطراف أخرى. وتضمن الملكية أنه بإمكان الشعوب الأصلية مشاركة الدولة والأطراف الأخرى كأصحاب مصالح فاعلين وليس كمستفيدين سلبين. (#_edn3 [3])

وفي حين أصبح من الواضح الآن أن حقوق الأرض للشعوب الأصلية محمية بموجب القانون الدولي، فمماذا عن المجموعات الأخرى التي ينص المعيار التوجيهي رقم (9) على أن لها أيضاً "اعتماد خاص على أراضيها وارتباطها بها" كالأقليات والمزارعين والرعاة؟ فقد أكدت التوجهات العالمية الأخيرة على حكمة الأسلوب المتبع في المعايير التوجيهية والذي يركز على التعرّض لأثار فقدان الأرض (فيما يتعلق بكسب العيش والهوية) بدلاً من الوضع (كعضو في إحدى الجماعات الأصلية، على سبيل المثال).

ولقد قادت الأنماط المعاصرة للاستثمار الزراعي واسع النطاق في الدول النامية (والمُشار إليه في بعض الأحيان بالاستيلاء العام على الأراضي) والضغط على الموارد الطبيعية في الغالب إلى إغفال المجتمعات الريفية وحتى نزوحها، سواء أرات نفسها على أنها شعوب أصلية أم لا.

وتتضمن القوى الموجبة لهذه التطورات العمران الحضري والتغيرات المناخية وارتفاع أسعار الغذاء. ونظراً لأن هذه التوجهات العالمية لا يُحتمل أن تهدأ، فقد نجم عن الاستثمار والنزوح المتعلق بالتنمية إلى إثارة القلق الدولي خلال العقد القادم بصورة تشبه ما يحدث بالنسبة للنزوح المرتبط بالصراعات في تسعينيات القرن الماضي والكوارث الطبيعية بعد حدوث الموجات الزلزالية (تسونامي) في المحيط الهندي عام 2004. ورغم أن الحديث عن النزوح الداخلي لم يرتبط بعد بالمناقشات حول استثمار الأراضي وتطويرها، يقدم المعيار (9) نقطة انطلاق ممتازة لمراعاة كيفية منع أو تقليل النزوح المرتبط بهذه التوجهات.

وقد استند مناصرو منع الأثار السلبية للاستثمار الزراعي واسع النطاق إلى حق المجتمعات الريفية الإنسانية في الحصول على الطعام الكافي، بما في ذلك وسائل إنتاج غذائها الخاص. ومن الناحية العملية، فإن تنفيذ هذا الحق يستلزم الاعتراف بالملكية القانونية لهذه المجتمعات في أراضيها وحمايتها. وهذا الاعتراف هو نوع الإجراء الذي يؤكد المعيار (9) على التزام الدول الخاص بتنفيذه من أجل حماية الجماعات المعرضة لفقدان أراضيها. إلا أن الدعم المتناسق حول هذه النقطة سيضمن منح المعيار (9) الأثر الواقعي الذي قصده واضعوه.

رودري سي. ويليامز (mailto:rcw200@yahoo.com) استشاري لحقوق الإنسان في ستوكهولم بالسويد. وهو مؤلف مدونة تيرانولوبوس (TerraNullius) (<http://terra0nullius.wordpress.com/>) (<http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/ilo.html>)

(#_ednref1 [1]) منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم (169) (1989)، المادة 13(1)

www.ilo.org/indigenous/Resources/Publications/WCMS_100897/lang-en/index.htm
(http://www.ilo.org/indigenous/Resources/Publications/WCMS_100897/lang-en/index.htm)

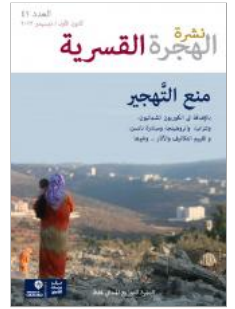
((Note from the translator: Here is the link to the Arabic document: <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/ilo-c169.pdf>)) All ILO Arabic documents are available at Minnesota University Site here <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/ilo.html> (<http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/ilo.html>)

(#_ednref2 [2]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان حول حقوق الشعوب الأصلية (2007)، المادة (10)

www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/RES/61/295
(<http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/RES/61/295>)

[يحتوي عنوان موقع الإنترنت هذا علامات لأربع لغات حتى يمكن استخدام هذه في الأعداد الأربعة]

(#_ednref3 [3]) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القضية رقم 276/2003 – مركز تنمية حقوق الأقليات (كينيا) والجماعة الدولية لحقوق الأقليات، بالنيابة عن مجلس رفاة الشعب الإندوروي في كينيا (2010)، الفقرة 204.



منع التَّهجير (ar/preventing/)

FMR 41
December 2012

المحتويات

كلمة أسرة التحرير (ar/preventing/editors/)

طوعية اللبقاء (ar/preventing/guler/)

نحو نظام قانوني رسمي للحماية (ar/preventing/chotouras/)

مساح لمنع النزوح في الأراضي الفلسطينية المحتلة (ar/preventing/khail/)

القانون الإنساني الدولي: ملخص موجز بالأحكام ذات الصلة (ar/preventing/ih-provisions/)

انعدام الأمن في الأراضي فيما بعد النزاعات يهدد بإعادة التهجير في شمال أوغندا (ar/preventing/onegi/)

منهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حالات ما قبل النزوح (ar/preventing/taviste-et-al/)

الفيضانات في تايلاند: هروب أم مقاومة أم تعايش (ar/preventing/sophonpanich/)

منع النزوح أم السعي له؟ (ar/preventing/bars/)

التعليم كمقوم أساسي لمنع إعادة تهجير الشباب (ar/preventing/anselme-zeus/)

المسؤوليات الحقيقية لمؤسسات الأعمال (ar/preventing/lewis/)

إدارة النزوح المرتبط بالتغيرات المناخية (ar/preventing/leackie/)

"مجموعة الأدوات" تحت تصرف الدول لمنع النزوح: وجهة نظر سويسرية (ar/preventing/gomeztruedsson/)

دور المدافعات عن حقوق الإنسان في كولومبيا (ar/preventing/candamil-duque/)

تفويض الإنماء: الإخلاء القسري في بنغلاديش (ar/preventing/hoshour/)

الاعتراف بحقوق الأرض للسكان الأصليين والمجتمعات الريفية (ar/preventing/williams/)

إثارة التهجير: الأسلحة الانفجارية في المناطق المأهولة بالسكان (ar/preventing/bagshaw/)

استرداد الممتلكات في كولومبيا (ar/preventing/medina/)

منع التهجير (ar/preventing/amos/)

مجلس الأمن ومنع التهجير (ar/preventing/weerasinghe-feris/)

تدخلات توفير المأوى تمنع من النزوح وتخفف وطأته (ar/preventing/wadley/)

التنبؤ بالكوارث الطبيعية وحماية الحقوق (ar/preventing/ginnetti-schreffer/)

الكوارث الطبيعية ونزوح السكان الأصليين في بوليفيا (ar/preventing/girard/)

تاريخ حق عدم التَّهجير ووضعه القانوني (ar/preventing/morel-et-al/)

منع إعادة النزوح من خلال إعادة الاندماج الحقيقي في بوروندي (ar/preventing/hovil/)

مقالات عامة

برامج التوجيه الثقافي في الخارج وتصورات اللاجئين المُعاد توظيفهم حولها (ar/preventing/komfeld/)

من مختبر في لوكسمبورغ إلى الأقطار الصناعية في جنوب السودان (ar/preventing/donven-hall/)

تحدي تقضيلات موكلتي تحديد وضع اللاجئين لمقدمي الخدمات الأجانب (ar/preventing/pangliinan/)

جعل العمل أكثر سلامةً للنساء المهجرات (ar/preventing/buscher/)

الدروس المستفادة من الاحتشاد حول إصابات الأحياء الفقيرة في تنزانيا (ar/preventing/hooper/)

تكيّف لاجئي شرق أفريقيا مع الحياة في المملكة المتحدة (ar/preventing/bekalo/)

من مبادئ نانسن إلى مبادرة نانسن (ar/preventing/kaelin/)

www.hrw.org/sites/default/files/related_material/2010_africa_commission_ruling_0.pdf
(http://%0dwww.hrw.org/sites/default/files/related_material/2010_africa_commission_ruling_0.pdf)

حقوق الإنسان المنسوبة للروهينجا (ar/preventing/brinham/)

اللاجئون: أهم عبء على الاقتصاد أم منفعة له؟ (ar/preventing/zetter/)

الكوريون الشماليون في الصين بحاجة إلى الحماية الدولية (ar/preventing/cohen/)

(ar/content/disclaimer-copyright/)

إخلاء مسؤولية

جميع الآراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية لا تعكس بالضرورة آراء المحررين ولا آراء مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد.